مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (8)

تأثير كوفيد-19 على سياسات روسيا في الشرق الأوسط وسوريا

ليونيد إيسايف، المدرسة العليا للاقتصاد

أندريه زاخاروف، الجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية

مركز جنيف للسياسات الأمنية
مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، بعدد أعضاء قدره ٥١ دولة، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، الضباط العسكريين، موظفي الخدمة المدنية الدولية، موظفي المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام، والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا
مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:
عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع
لورين تشارلز، باحث مشارك
تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلفان

ليونيد إيسايف
ليونيد إيسايف هو أستاذ مشارك في قسم الدراسات الآسيوية والأفريقية في المدرسة العليا للاقتصاد التابعة للجامعة الوطنية للبحوث في سانت بطرسبرغ. وهو أيضًا نائب رئيس المركز الروسي لمراقبة مخاطر زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التابع للمدرسة العليا للاقتصاد؛ وأحد كبار الباحثين في مركز الدراسات الحضارية والإقليمية التابع لمعهد الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الروسية للعلوم؛ ومنسق مشروع أبحاث "روسيا في الشرق الأوسط". وهو عضو في المجلس العلمي للجمعية الروسية للعلوم السياسية. وقد نشر العديد من الدراسات والمقالات الصحفية. وشارك في تأليف كتاب *سوريا واليمن: ثورات غير مكتملة* (*Syria and Yemen: Unfinished Revolutions*) (2013)، وكتاب *الثورات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط* (*Revolutions and Instability in the Middle East*) (2016)؛ وكتاب *الكفاح من أجل الشرق الأوسط: الجهات الفاعلة الإقليمية في مسار الصراع في الشرق الأوسط* (*Fight for the Middle East: Regional Actors in the Course of Middle Eastern Conflict*) (2019)، من بين كتب أخرى كثيرة. وهو مساهم منتظم في قناة الجزيرة الإخبارية.

أندريه زاخاروف، الجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية
أندريه زاخاروف (دكتوراه في الفلسفة) هو حاليًا أستاذ مشارك في الجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية. ونطاق أبحاثه هو النظم الفيدرالية المقارنة، حيث نشر العديد من الكتب في هذا المجال، مثل: كتاب *واحد من الكثرة: مقالات عن النظم الفيدرالية المعاصرة* (*E Pluribus Unum: Essays on Contemporary Federalism*) (2003)؛ وكتاب *الاتحاد الوحدوي: خمس دراسات بشأن الفيدرالية الروسية* (*Unitary Federation: Five Etudes on Russian Federalism*) (2008) وكتاب *المؤسسة الغافية: الفدرالية في روسيا المعاصرة وفي العالم* (*Dormant Institution: Federalism in Contemporary Russia and in the World*) (2012). وهو محرر مجلة "Neprikosnovenny Zapas: Debaty o Politike i Kulture" (مناظرات حول السياسة والثقافة)، وهي واحدة من الدوريات الفكرية الرائدة في روسيا. وفي الفترة من عام 1990 إلى عام 1995، كان عضوًا في البرلمان الروسي. وهو أيضًا خبير لدى مدرسة موسكو للتربية المدنية، ومؤسسة غورباتشوف، وفريق الخبراء المعني بالحوار الأوروبي.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في يونيو/ حزيران 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

في الثالث من مايو/أيار، كان معدل تفشي فيروس كوفيد-19 في روسيا يماثل معدل التفشي في المملكة المتحدة. ومن المحتمل أن يؤثر هذا الوضع تأثيرًا كبيرًا على الوضع المالي للبلاد، مما يؤثر على السياسة الخارجية للبلاد تجاه الشرق الأوسط. ومع بداية فترة الإغلاق التام، تنبأت أكثر التوقعات تفاؤلًا لعام 2020 بحدوث انخفاض في الاقتصاد الروسي بنسبة 4-6% من الناتج المحلي الإجمالي.[1] ومع ذلك، وبعد أربعة أسابيع من الحجز، رئي أن انخفاض قدره 6-8% هو السيناريو الأكثر إيجابية، شريطة أن يكون من الممكن تجنب موجة ثانية من الجائحة في الخريف كما أشارت توقعات المدرسة العليا للاقتصاد.[2]

ومما يزيد الوضع في روسيا تعقيدًا أن تفشي فيروس كوفيد-19 تزامن مع الانخفاض الكبير في أسعار النفط والغاز. وحُدد السعر المكافئ للتكاليف في الميزانية الفيدرالية لعام 2020 بمبلغ 42.4 دولار للبرميل.[3] ومع ذلك، انخفضت الأسعار انخفاضًا ملحوظًا بحلول نهاية مارس وبداية أبريل/ نيسان. وهذا يعني أن روسيا ربما لن تكون قادرة على مجاراة الإنفاق الحكومي المخطط لعام 2020. وعلاوة على ذلك، قد لا تتمكن قيادتها من إنفاق الأموال بنفس السخاء للمضي قدمًا بالمشاريع التي تخدم السياسة الخارجية للبلاد.

ومن غير المرجح أن تنفذ موسكو، مع قصور الإيرادات، مغامرات في سياستها الخارجية و الداخلية. وسيجرى تجميد مشاريع السياسة الخارجية، وفي مقدمتها تلك التي تتطلب نفقات كبيرة من الميزانية في الشرق الأوسط وتحديدًا في سوريا. ومن المتوقع أن يصبح انخراط روسيا الدولي أقل فعالية حتى نهاية عام 2020. وسيكون الاستثناء من هذه السياسة عندما يكون الرد أمرًا لا مفر منه. ومن المرجح أن تكون السياسة الداخلية مجرد رد فعل. ومن المرجح أيضًا أن تكون القاعدة هي الحفاظ على الوضع الراهن واستيعاب أي صدمات تهدد الاستقرار نظرًا لندرة الموارد المالية.

أ- سياسة داخلية هشة وسياسة خارجية منخفضة التكلفة

إضافة إلى تأثير نقص الموارد على السياسة الخارجية، أعادت الاستجابة إلى كوفيد-19 إسناد المزيد من القوة إلى كيانات على مستوى ما دون الدولة. وقد مكّنت هذه الجائحة رؤساء بلديات المناطق كرد فعل لعدم استعداد الحكومة الفيدرالية. وتسليمًا بأن رئيس الوزراء، ميخائيل ميشوستين، غير مؤهل لإدارة الأزمة، فقد جرى تعيين رئيس بلدية العاصمة القومية رئيسًا لمقر العمليات للتعامل مع أزمة كوفيد-19. ولن يُعزى النجاح في التغلب على الفيروس إلى الكرملين أو البيت الأبيض الروسي (مقر الحكومة الروسية)، بل إلى بعض القادة الإقليميين. ويرتبط الفشل في النظام الحكومي في المقام الأول بالسلطات الفيدرالية، مما يسفر عن إضعاف مصداقيتها. وفي أبريل/ نيسان 2020، سجلت استطلاعات الرأي في مركز ليفادا انخفاضًا مضاعفا في ثقة المواطنين في الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقارنة بعام 2017.[4]

ومن الصعب استعادة ثقة عامة الناس، لا سيما في مرحلة الانكماش الاقتصادي اللاحق بالجائحة. ومن المرجح أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وهبوط أسعار النفط الخام على إعادة جدولة الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية الذي كان من المقرر إجراؤه في مايو/ أيار 2020. ولا يوجد وقت مناسب لإجراء الاستفتاء في عام 2020 لأنه من غير المرجح أن يكون لدى السكان نفس مستويات الثقة في الحكومة كما كان عليه الحال في عام 2019. وعلاوة على ذلك، فإن شهر سبتمبر/ أيلول 2021 هو

[1] البنك المركزي الروسي يخفض أسعار الفائدة ويحذر من حدوث كساد عميق، صحيفة موسكو تايمز، 24 أبريل/ نيسان 2020.
https://www.themoscowtimes.com/2020/04/24/russias-central-bank-cuts-rates-and-warns-of-deep-recession-a70096

[2] يتوقع محللو المدرسة العليا للاقتصاد حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الروسي لمدة أربعة أرباع على التوالي، وكالة إنترفاكس، 9 أبريل/ نيسان 2020.
https://www.interfax.ru/russia/703389

[3] ماكس صيدون، انخفاض أسعار النفط يهدد بتقويض الوعود بالإنفاق التي قطعها بوتين، صحيفة فاينانشل تايمز، 1 مارس/ آذار 2020.
https://www.ft.com/content/1bf1f7fa-5a41-11ea-a528-dd0f971febbc

[4] انخفاض نسبة تأييد بوتين إلى أدنى مستوى تاريخي: استطلاع للرأي، صحيفة موسكو تايمز، 6 مايو/ أيار 2020.
https://www.themoscowtimes.com/2020/05/06/putins-approval-rating-drops-to-historic-low-poll-a70199

موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية، قد يجد الحزب الحاكم (حزب روسيا الموحدة) صعوبة في الظفر بثقة الناخبين.

ومن المحتمل أن تؤدي هيمنة المخاوف الداخلية إلى جانب التغييرات المرتقبة في توزيع السلطات الداخلية إلى اتجاهات متناقضة في السياسة الخارجية الروسية. كما ستقيد أيضًا مساعي السياسة الخارجية على المدى القصير مع إطلاق العنان للجهات الفاعلة الروسية على مستوى ما دون الدولة للقيام بدور أكبر في السياسة الخارجية للبلاد، لا سيما في الشرق الأوسط.

1- مشاركة أقل رسمية في الشرق الأوسط

بالنسبة إلى العديد من البلدان التي تكافح هذه الجائحة، يبدو أن الانعزالية هي الاستراتيجية المحبذة. ويجري الآن الاستعاضة عن التعاون بين الجهات الفاعلة العالمية بفترة جديدة من التجزؤ. وبما أن معالجة عواقب الجائحة تبدو مهمة طويلة الأجل، فمن غير المرجح أن يستمر المستوى السابق من التعاون، على كل من المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. وهذا من الممكن أن يقلل من دور روسيا على النطاق العالمي. كما ستتأثر المشاركة الروسية في الصراعات العالمية، كما هي الحال في سوريا وليبيا واليمن وشرق أوكرانيا، في الوقت الذي تكافح فيه موسكو لمواجهة تداعيات الجائحة على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، ستكون موسكو أكثر تبصرًا في تقييمها لمشاركتها في كل نزاع لها مصلحة فيه.

2- احتمال زيادة المشاركة غير الرسمية في سوريا

سيُوضع توخي الحذر الرسمي المتزايد من جانب موسكو موضع الاختبار مع الزيادة المحتملة في المشاركة على مستوى كيانات ما دون الدولة خارج روسيا. ويعود دور المشاركة على مستوى كيانات ما دون الدولة في أعمال الدولة إلى ما يمكن وصفه بعودة روسيا إلى مرحلة الشرق الأوسط في الفترة التي بدأت من عام 2010.[5] وخلال هذه الفترة، كان على موسكو أن تتعامل مع العديد من الكيانات الروسية غير الحكومية وشبه الحكومية التي لا تتناسب مع الأشكال التقليدية للنشاط الدبلوماسي. ولم يسمح دائمًا وجود هذه الكيانات على مستوى ما دون الدولة، مثل الشركات الخاصة والطموحات الشخصية لقادة بعض الجمهوريات، بالتنفيذ الفعال للسياسة الخارجية الرسمية. وبالتدريج، أدى استيعاب هذه الكيانات على مستوى ما دون الدولة إلى اعتماد مبدأ "الدبلوماسية الموازية". وهذا يعني نظامًا تشارك فيه جهات فاعلة من غير الدول في صياغة السياسة الخارجية الرسمية.[6]

وتزامنت هذه الجائحة مع حملة تضليل معلوماتية ضد الرئيس بشار الأسد أطلقتها عدة قنوات إعلامية روسية مرتبطة بيفغيني بريجوزين، الذي يشرف على مجموعة فاغنر (Wagner PMC). واعتبر المراقبون من خارج روسيا ذلك علامة على أن روسيا لم تعد تخفي استياءها من الرئيس بشار الأسد.

ومع ذلك، إذا أراد الكرملين إرسال إشارة إلى دمشق، لفعل ذلك عبر القنوات الرسمية والخاصة ، وليس عن طريق الحملات الإعلامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عزل الأسد من السلطة في ظل الوضع غير المستقر الحالي في موسكو يعني في الغالب الاستسلام وحتمية الانسحاب الروسي من سوريا. وهناك أهداف محتملة للحملة. إذ يمكن أن يكون إحدها استياء من قرارات دمشق بمنح رجال الأعمال الإيرانيين عقودًا سبق أن وعدت مجموعة فاغنر بها. ومن الممكن أن يكون هدف آأخر لحملة التشويه هو تحويل الانتباه عن الفضيحة التي تحيط بإعدام سوريين على يد مسلحين ينتمون إلى مجموعة فاغنر.[7] وثمة هدف

---

[5] آرون لوند، روسيا في الشرق الأوسط، المعهد السويدي للشؤون الدولية، فبراير/ شباط 2019.
https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-2-2019.pdf

[6] لمزيد من المعلومات حول تجزئة السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، يرجى الرجوع إلى:
https://www.ridl.io/en/the-fragmentation-of-russia-s-middle-east-policies/

[7] كوروتكوف دي غولوفيريزي 2.0، نوفايا جيزيتا، 21 أبريل/ نيسان 2020.
https://novayagazeta.ru/articles/2020/04/21/85017-golovorezy-2-0

آخر منطقي ألا وهو تبييض الصورة الروسية في الغرب عن طريق الضغط على الحكومة السورية للانضمام إلى المحادثات (في جنيف أو الجلسات المغلقة) لتفعيل العملية السياسية. ومصالح دمشق وطهران وموسكو لا تنسجم في كثير من الأحيان، إلا أن الإشارة بين الحلفاء الثلاثة ليست إلا حميدة، على الأقل في هذه الفترة.

3- توسع هادئ للفواعل من دون الدولة الروسية

يوضح دور مجموعة فاغنر في هذه الحالة مساهمة الكيانات على مستوى ما دون الدولة في السياسة الخارجية الروسية في سوريا. وهذه الكيانات لها مصالحها الخاصة، ولكنها لا تتجاوز الخطوط الرسمية في الأوقات العادية. ومن المرجح أن تؤدي الجائحة إلى وضع مدى قدرى السلطة الرسمية على تلك غير الرسمية موضع الاختبار، وثمة احتمالات بأن تكون هذه السلطة غير الرسمية هي ما تقود السيطرة الرسمية لأسباب تتعلق بالتكاليف.

ونظرًا لعملياتها المنخفضة التكلفة لصالح الدولة، فمن المرجح الإبقاء على النفوذ الروسي في سوريا عن طريق كيانات غير رسمية. وسيجرى نشر الشركات العسكرية أو الأمنية الخاصة التي يمكنها ضمان سلامة البنية التحتية للموانئ أو المرافق المرتبطة بإنتاج الفوسفات والنفط والغاز. وفي نهاية عام 2017، بدأ المتخصصون في شركة ستروي جاز (Stroygaz) المتصلة برجل الأعمال غينادي تيموشينكو، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه صديق الرئيس الروسي، المرحلة الأخيرة من بناء محطة معالجة الغاز الشمالية بالقرب من الرقة، وبدأوا في إعادة بناء منجمي خنيفس والشرقية، أكبر حقول فوسفات في سوريا خارج تدمر.[8] ومجال المصالح الاستراتيجية الروسية لا يقتصر على الأنشطة الاقتصادية فحسب. فقد لعبت الشركات الروسية الخاصة دورًا فعالًا في تقديم خدمات ذات طابع سياسي للأطراف في الشرق الأوسط. ومن الأمثلة على ذلك رصد اتجاهات الرأي العام وبناء قدرات وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية، فضلًا عن تقديم المشورة بشأن إجراء الانتخابات. كما شاركت شركة روسية خاصة يرأسها بريجوزين في "تقديم المشورة" لأحد أطراف النزاع الأهلي في ليبيا خلال الفترة 2018-2019.

ب- عواقب التراجع الرسمي

1- إصلاحات أبطأ ونفوذ روسي أقل في الجيش السوري

تتنافس موسكو وطهران حول إعادة تشكيل هياكل الجيش السوري. ومن وجهة النظر الروسية، فإن نفوذ طهران على الجيش السوري يؤثر تأثيرًا كبيرًا على المهام الأساسية، مثل تدريب أفراد القوات الجوية. ومن الصعب على روسيا إنشاء وحدات، دون تدخل إيران، داخل الجيش السوري. وعلاوة على ذلك، ونظرًا للتفاهم الروسي مع إسرائيل على تقييد التهديد الإيراني لتل أبيب، تحاول موسكو بحذر تقييد وجود طهران في الجنوب الغربي وفي شرق سوريا، وإن كانت أقل نجاحًا في إحراز ذلك. والضغط على إيران يوتر العلاقة مع روسيا في جبهات أخرى. وتعوض روسيا إيران بالتعاون في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، تزود روسيا قاعدة حميميم الجوية ببضائع إيرانية،[9] وتتيح طهران قاعدة همدان داخل إيران أمام القوات الجوية الروسية المتجهة إلى ومن سوريا.[10]

[8] أنطون مارداسوف، هل سئمت روسيا من سوريا تحت حكم بشار الأسد؟، الجزيرة الإنجليزية، 19 مايو/ أيار 2020.
https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/rift-moscow-damascus-200517173011730.html

[9] وسائل الإعلام: إيران تستخدم قاعدة حميميم الجوية الروسية لنقل الأسلحة إلى سوريا، UAWIREWIRE، 15 مايو/ أيار 2020.
https://uawire.org/media-iran-uses-russian-air-bases-to-transport-weapons-to-syria

[10] إيران تسمح للطائرات الروسية المتجهة إلى سوريا باستخدام المجال الجوي، رويترز، 11 فبراير/ شباط 2017.
https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-russia-iran/iran-allowing-syria-bound-russian-planes-to-use-airspace-report-idUSKBN15Q0CR

وتدفع روسيا القوات المسلحة السورية في اتجاه تنظيم نفسها بشكل محترف ، وهذا يتطلب موارد واهتمامًا. وبينما تسعى روسيا إلى إضفاء الطابع المركزي على وحدات الجيش تحت قيادة واحدة وعلم واحد، تقاوم إيران المركزية لضمان عمل وكلائها المتنكرين في الزي السوري. وترغب روسيا في تجنب الصراع مع الولايات المتحدة في سوريا وضمان الأمن الإسرائيلي. كما أن إيران لها أهداف مختلفة في سوريا. ورغم العقبات العديدة، تهدف إيران إلى تعزيز ما يعرف باسم "الهلال الشيعي"، عبر مختلف الوسائل غير المباشرة. وتحاول روسيا، في مواجهة المساعي الإيرانية، إعادة تنظيم قوات الدفاع الوطني في شرق وجنوب غرب سوريا، حيث تنوي إيران بناء منطقة عازلة سنية بالقرب من إسرائيل.[11]

والحفاظ على الهياكل المشكلة حديثًا داخل الجيش السوري يعتمد على قدرة موسكو على تمويلها عن طريق ميزانيتها الدفاعية. وعقب الاتفاقات الروسية بين الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل في عام 2018 للمصالحة بين المعارضة في جنوب غرب سوريا، انطوت وحدات المتمردين السابقين تحت لواء هياكل الفيلق الخامس، بالإضافة إلى الفرقة الرابعة التي سبق تشكيلها. وتهدف الإصلاحات الروسية إلى تنظيم الجماعات المسلحة والسيطرة عليها واستيعابها خلال الفترة الانتقالية للحد من انعدام الأمن. ولا يمكن أن يحل الاستيعاب العسكري محل التسوية السياسية، ولكنه يمثل شرطًا مسبقًا لأي صيغ تتعلق بتحقيق الاستقرار.

ومثلت مكافحة الفساد في الجيش السوري جانبًا آخر من جوانب الإصلاح الروسي. والجهود الرامية إلى إنشاء لجنة لمكافحة الفساد[12] داخل الجيش أسفرت عن نتائج متفاوتة. فبينما تحقق ضربًا من ضروب النجاح في وقف التهريب والنهوض بملاحقة القادة العسكريين المتورطين في ممارسات فاسدة أو التستر عليها، إلا أن ذلك اقتصر على فترات أحتاج فيها الجيش السوري إلى مساعدة روسيا للدفاع عنه ضد أعمال المعارضة العدائية. وقد تقوض النجاح بسبب المناورات الإدارية والسياسية لدمشق لتحقيق توازن بين نفوذ روسيا ونفوذ إيران.

ومن ناحية أخرى، فإن الحفاظ على الضغوط والحوافز اللازمة للإصلاحات والنفوذ داخل الجيش السوري يتطلب موارد قد لا تكون متاحة. كما أن نقص الموارد واضح على الجانب الإيراني. ومن شأن هذا أن يعطل الإصلاحات بدلًا من عكس اتجاهها.

2- المزيد من سيطرة الحكومة السورية على العملية السياسية

التناقض الرئيسي بين روسيا ودمشق هو وجهات نظرهما حول اللجنة الدستورية، والأفاق السياسية للأكراد، وإدلب. وفيما يخص اللجنة الدستورية، فبالنسبة إلى موسكو، هذا الهيكل مهم ليس فقط بحسبانه دليلًا على قدرتها على تنفيذ بعض الإصلاحات على الأقل في سوريا، بل أيضًا لتحقيق الاستقرار في البلاد والحد من التأثيرات الإقليمية. وتتنافس تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على امتلاك نفوذ على المعارضة وعلى المشاركة المحتملة للأكراد في العملية السياسية.

وترى روسيا أن مشاركة دمشق في العملية السياسية في جنيف تأتي بنتائج عكسية. إذ لم يتأخر تشكيل اللجنة الدستورية لمدة سنتين فحسب،[13] بل بذلت دمشق أيضًا كل ما في وسعها لضمان توقف المفاوضات في جنيف. وضم الوفد السوري شخصيات مرتبطة بالمخابرات. وقد تعرض ممثلو وفد المجتمع المدني

---

[11] آموس هاريل، إسرائيل طالبت بمنطقة عازلة بطول 60 كيلومترًا لكن روسيا سمحت للقوات الإيرانية في سوريا بالاقتراب من الحدود، صحيفة هآرتس، 24 أبريل/ نيسان 2018.
https://www.haaretz.com/middle-east-news/syria/russia-allowed-iranian-forces-to-approach-syrian-border-despite-israeli-demands-1.5450853

[12] روسيا تتدخل "لمكافحة الفساد" في الجيش السوري، جريدة الشرق الأوسط، 16 يناير/ كانون الثاني 2019.
https://english.aawsat.com/home/article/1548066/russia-intervenes-%E2%80%98control-corruption%E2%80%99-syrian-army?fbclid=IwAR1cEdaagEMzb9OjDFlfMrjaG13CZq6FtaE8fWAoEnEn3lfbDfhidLdD0Mg

[13] فهيم تشتكين، اللجنة الدستورية السورية لا تزال غارقة في الخلاف، المونيتور، 8 أغسطس/ آب 2019.
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/08/turkey-russia-syria-constitution-committee-mired-in-discord.html

للضغط، وجرى تخويف وفد المعارضة. وحاولت روسيا بذل قصارى جهدها لضمان بدء المفاوضات رغم العقبات التي تواجهها دمشق. كما قدمت موسكو طائرة لنقل الوفد الحكومي إلى جانب المجتمع المدني وبعض أعضاء وفد المعارضة (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي ومنصة موسكو).

وفيما يتعلق بالحكم الذاتي الكردي، ورغم تعقد العلاقات السورية التركية، تدرك القوى الكردية أن دمشق لن تحميها تمامًا من الهجمات التركية. وثمة مسألة أخرى وهي أن المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا لتوحيد القوة الكردية للمشاركة في المفاوضات السياسية ستعزز الجهود الروسية. ومع ذلك، ومن أجل إضفاء الشرعية السياسية على المطالب الكردية، يلزم الحصول على موافقة تركيا، التي سيكون من الصعب على روسيا الحصول عليها في ظل الإبقاء على تفاعلها السابق مع أنقرة. ومن غير المرجح أن تنجح أي ضغوط روسية على دمشق لإيجاد حل للملف الكردي نظرًا لتشتت انتباهها وزيادة النشاط الأمريكي في شمال شرق سوريا.

وبالنسبة إلى إدلب، تتوقع الحكومة السورية أن يمضي الجيش الروسي قدمًا تجاه جيب منطقة المعارضة. وترتيبات روسيا مع تركيا تمنع الأولى من تحقيق رغبات دمشق. وترى دمشق أنه لا ينبغي لروسيا أن تتفاوض، بل أن تدعم الأسد بالكامل للسيطرة على جميع الأراضي السورية. وعلى المدى القصير، لا يهتم الرئيس الأسد بالجهات الفاعلة الأجنبية التي تسيطر على الأراضي الخاضعة حاليًا لسيطرة قوى المعارضة، لأن ذلك يشير إلى نجاح حكومة بديلة لدمشق. وعلى المدى الطويل، تستفيد الحكومة السورية من استثمارات الجهات الفاعلة الأخرى في هذه الأراضي، لأن ذلك سيسمح لدمشق بتوفير المال للظفر بولاء السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، يمكن تقليص الوجود الأمريكي في شرق سوريا إلى أدنى حد في المستقبل. ومع ذلك، لا يمكن لدمشق أن تسمح باتباع هذا المنطق، لأنه يركز على الحفاظ على السلطة في هذا الزمان والمكان، ولن يعطى الضوء الأخضر لتحقيق تقدم على الولايات المتحدة قبل المشاركة الروسية.

3- مخاطر أكبر بالنسبة إلى الشركات الروسية العاملة في سوريا

ثمة تصور بأن روسيا تسعى إلى احتكار القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري عبر عدة آليات. وتشمل هذه الآليات طباعة الأوراق النقدية لدمشق، وتوريد القمح، وواردات النفط الروسي، وتعدين الفوسفات، وإدارة ميناء طرطوس.

ومشاركة روسيا الاقتصادية في سوريا هي في الأساس في الاقتصاد غير الرسمي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود شركات روسية مجازة حكوميًا ومشاركات صغيرة جدًا من الاقاليم الروسية. وحصتهم ليست كبيرة بما يكفي للتأثير على النظام السوري من أعلى الهيراركية، لذلك فهم يؤمنون مصالحهم من القاع. وتهدف حملة القمع الأخيرة التي شنتها الحكومة السورية على رجال الأعمال،[14] مجسدة في رامي مخلوف، إلى إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد وزيادة إيرادات الدولة. ومع ذلك، فإن هذا أمر مربك للأعمال التجارية الروسية.

وتواجه الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم حاليًا مشكلة؛ دفع ضرائب مفرطة للخزينة السورية أو التعرض للملاحقة القضائية بحجة مخالفة قواعد تداول العملات. ومن الممكن أن تتمكن الشركات الروسية الكبيرة من البقاء في هذه الظروف، ولكن هذه المشاركة سوف تكون ذات دوافع سياسية أكثر من تحقيق منفعة اقتصادية. ومع ذلك، سيتعين على الشركات الروسية في سوريا (صغيرة أو كبيرة) أن تدفع للكيانات على مستوى ما دون الدولة لحماية أعمالها وتجنب أي حالات انقطاع في العمل من قبل العناصر المخربة.

[14] الحكومة السورية تأمر بمصادرة أصول مخلوف، ابن عم الأسد، رويترز، 19 مايو/ أيار 2020.
https://www.reuters.com/article/us-syria-security-tycoon/syrian-government-orders-seizure-of-assets-of-assads-cousin-makhlouf-idUSKBN22V1IC

وليس جميع الشركات الروسية قادرة على الدفع للحكومة وجماعات المصالح المحلية وشركات الأمن الخاصة.

الخلاصة

للجائحة آثار متعددة الأوجه على السياسة الخارجية لروسيا في الشرق الأوسط وفي سوريا تحديدًا بسبب القيود على الإنفاق والضغوط على صناعة الدفاع الروسية. ومن المرجح أن تجبر هذه القيود المالية موسكو على إعادة النظر في سياستها الخارجية وإعادة تنظيمها وفقًا لذلك. ومع ذلك، سوف تمر موسكو بهذه العملية بينما تشهد تغييرًا في توازنات القوة الداخلية لديها. وفي واقع الأمر، ساعدت هذه الجائحة الجهات الفاعلة من غير الدول داخل روسيا على اكتساب المزيد من النفوذ في ظل وجود سلطات فيدرالية أضعف تكافح من أجل معالجة الأزمة الصحية. وسيسمح توزيع القوة هذا للسلطات الإقليمية بأن يكون لها تأثير أكبر على السياسة الخارجية لروسيا، لا سيما في سوريا حيث تتنافس شركات الأمن الخاصة المرتبطة بالزعماء الإقليميين على امتلاك المزيد من النفوذ الاقتصادي. وفي ظل هذه الجائحة، من المرجح أن تستمر روسيا في مواجهة صعوبات في ضمان أهدافها في سوريا، بشكل خاص في صياغة المستقبل السياسي للبلاد وترسيخ نفوذ موسكو داخل سوريا.